

الإجتهاد والفقه

الدرس الثاني عشر

ليس الحاكم والوالي نائباً عن الشعب كما يتوقعه ويريد به بعض الناس: إرادة الشعب، ونواب الشعب، ونحو ذلك وإنما المراد تحكيم شرع رب العزة والجلال والسير على مقتضى شرع الله عز وجل وقد نهى الله عز وجل عن اتباع رغبات الناس وأهوائهم ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ لِيُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 116] ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: 7]

الإمام
الأعظم

المسائل الاجتهادية تختلف فيها نظرات العلماء واجتهاداتهم من جهة النظر في صحة الدليل وعدمه، ومن جهة النظر في صحة الاستدلال بالقاعدة الأصولية وعدمها

كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105]
وكما قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159]

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿هود: 118، 119﴾ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ إخبار عن الواقع الذي يقع في حياة الناس، وقوله: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ إشارة إلى أنه إذا وجدت الرحمة لم يوجد الاختلاف بل وجد الاتفاق، وقوله: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ المراد به ليُرحموا من عند الله ﴿وَلِذَلِكَ﴾ أي: أراد الله عز وجل بالعباد الرحمة ومن هنا خلقهم

الأصل أن
الخلاف مذموم

الاختلاف الفقهي ليس مذموماً بالكلية وإنما يترتب عليه آثارٌ حميدةٌ من نشر المعرفة والعلم بين العباد وتأليف الكتب

أمرٌ حتميٌّ واقعٌ في الناس فحينئذٍ نحتاج إلى آليةٍ لكيفية التعامل مع هذا الخلاف على وفق القواعد الشرعية التي جاء بها ديننا القويم

الخلاف
الفقهي

أثرٌ حميدٌ في عذر الناس بعضهم لبعض

نتائج سيئةٌ بسبب عدم السير على المقتضى الشرعي سواءً من وجود النزاع والاختلاف والبغضاء والانقسام بسبب هذا الاختلاف وما ذاك إلا لعدم اتباع الطريقة الشرعية والحكم الإلهي الذي ورد من الشرع فيما يتعلق باختلاف المجتهدين والفقهاء

الخلاف قد
يكون له

المعول عليه أن باب الحكم الشرعي والمسائل الشرعية لا يدخلها إلا المؤهل فإذا وجد اختلافٌ علمنا أنه من المتأهلين إنما هو لأسبابٍ شرعيةٍ ومن ثم لا يصح لنا أن نتكلم في أيٍّ من المختلفين أو أن نقدر في ديانتهم أو في علمه

هناك اختلافاتٌ في الأصول نتج عنها اختلافاتٌ كبيرةٌ في الفروع وبالتالي فهذا الخلاف الفقهي الموجود بين العلماء ليس من الأمور الاعتبارية وليس من باب اتباع الهوى بل هو ناشئٌ عن أسبابٍ معقولةٍ

فقد يقع نزاعٌ بين العلماء في أحد الأدلة هل يصح الاستدلال به أو لا يصح الاستدلال به

الاختلاف في اعتبار
الشيء دليلاً

أسباب الخلاف
الفقهي

مثلاً في قاعدة حجية قول الصحابي هل يُحتج به أو لا

فقد أرى أن الدليل صحيحٌ وترى أنه ضعيفٌ وبالتالي لا يكون هناك اتفاقٌ بين المجتهدين

الاختلاف في صحة الدليل

مثال قول النبي ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال» جمهور أهل العلم على أنه حديثٌ صحيحٌ وقد رواه الإمام مسلمٌ في صحيحه وهناك طائفةٌ قدحوا فيه بقدرٍ يسيرٍ ولذلك قالوا بعدم استحباب صوم ستٍ من شوالٍ لأن الحديث لم يصح عندهم ومن ثم في مراتٍ عديدةٍ إمام المذهب يقول في هذه المسألة كذا بينما مذهبهم بخلاف ذلك لأنهم رأوا أن الإمام لم يقل بالحديث لكونه لم يصل إليه ولهذا مثلاً ورد عن الإمام الشافعي أنه في موطن قال: «إن صح الحديث في ذلك فأنا أقول به وإن صح الحديث فهو مذهبي»

الاختلاف في التععيد الفقهي في ذلك الباب

مثلاً: اختلف العلماء هل العبرة في العقود بالألفاظ والمباني أو بالمقاصد والمعاني، ولذلك لو قال: بعثك هذا الثوب لمدة سنةٍ فهل يعتبر قوله: بعثك، وإلا يكون إجارةً لكونه مقيداً فالمعنى أنه إجارةٌ

فيكون عندنا قاعدتان محل اتفاقٍ بين العلماء فيأتي الفقيه فيختلف نظره

الاختلاف في إدراج الفرع الفقهي في أي القاعدتين

مثلاً: باب اللباس له أحكامٌ فالنساء يجوز لهن لبس الحرير والذهب بينما باب الآنية له أحكامٌ أخرى ومن ثم لا يجوز للنساء الأكل في آنية الذهب لكن بعض الأشياء يقع التردد فيها هل هي لباسٌ أو آنيةٌ كالقلم مثلاً وبالتالي يقع الاختلاف في حكمه. كذلك القاعدة في العبادات أنها على الحرمة، وأن الأصل في العادات أنها على الإباحة فتأتي بعض الأعمال فيتردد فيها أهل العلم هل هي عبادةٌ فنقول بمنعها أم هي عادةٌ فنقول بإباحتها وجوازها

أسباب الخلاف الفقهي

يكون القاعدة واحدةٌ والحديث واحدًا ويقع اتفاقٌ أن هذا الدليل يستدل به في هذه المسألة فيقع الاختلاف بسبب الاختلاف في كيفية تطبيق المسألة.

الاختلاف في وجه الاستدلال

مثلاً: ما ورد في مسألة العود في الهبة الإمام أحمد وجماعةٌ يرون المنع لقوله ﷺ: «العائد في هبته كالكلب بقيء ثم يعود في قيئه» بينما آخرون قالوا: بإباحة العود في الهبة وقالوا بأن الحديث يدل على ذلك لأن الكلب لا يحرم عليه العود في قيئه فلا يحرم على الواهب العود في هبته، فهنا استدلوا بنفس الحديث وب نفس القاعدة وبجميع أنواع الاستدلال لكن وقع الاختلاف في تطبيق القاعدة أو الحكم والدليل على فروعه فمن ثم وقع الاختلاف في الحكم في هذه المسألة

فيدل دليلٌ على حكم ويدل دليلٌ آخر على مضاده فيقع التردد بين العلماء في كيفية التعامل مع ذلك التعارض

الاختلاف بسبب التعارض بين الأدلة

مثلاً: قوله ﷺ: «على كل أهل بيتٍ عتيرةٌ» المراد بالعتيرة ذبيحة رجب وقال ﷺ: «لا فرع ولا عتيرة» فمن نظر للحديث الأول قال بمشروعية ذبيحة رجب، ومن نظر إلى الثاني قال بعدم مشروعية ذبيحة رجب فهذا تعارضٌ، فحينئذٍ طائفةٌ قالوا: حديث «على كل أهل بيتٍ عتيرةٌ» ضعيفٌ وقدحوا فيه، بينما حديث «لا فرع ولا عتيرة» هذا في الصحيح وحديثٌ متفقٌ عليه وبالتالي يقدم.

نتقرب إلى الله عز وجل
بغذر المخالف

ما وصل إلى هذا إلا بناءً على اجتهادٍ ورأيٍ منه وبالتالي لا يصح لنا التشنيع على ذلك المتكلم أو مقاطعته وعدم التعاون معه فيما يعود بالخير ولا اتهامه في نيته ولا التكلم عليه في مسائل اجتهاده وترجيحه

يتقرب إلى الله عز وجل بتقريب هوة
الخلاف وتقريب وجهات النظر

ليكون هذا من أسباب اتحاد كلمة أهل الإسلام لأن الاختلاف ليس مطلوباً لذاته

عدم القدح في المخالف

لأنه أراد الوصول إلى الحق وقد يكون الحق معه وإن كان الغالب على الظن أن الحق فيما نقوله

ألا يشوش الناس والعامّة
على ذلك المخالف

فإنه وإن أخطأ في مسألة أو مسألتين إلا أن صوابه أكثر وما يرشد إليه الآخرين مما ينتفعون به في دنياهم وآخرتهم أكبر وبالتالي لا يصح القدح فيه ولا يجوز شرعاً

أن يحصل اتفاق على المرجع
الذي يرجع إليه عند وجود
الاختلاف

فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10]
وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]

آداب
الاختلاف

وجود الاختلاف لا يسوّغ للإنسان
الأخذ بأي واحدٍ من الأقوال التي
وقعت بين أهل الاختلاف

فإن كان مجتهداً وجب عليه أن يجتهد في المسألة ولا يجوز له أن يقلد وإن كان غير ذلك فإنه حينئذٍ هناك معايير للتعامل مع الاختلاف إما بالترجيح بين المختلفين بحسب العلم والورع والكثرة وإما بأخذ المسألة من عالم آخر فيحصل للإنسان قناعةٌ بالحكم الشرعي في مثل هذا

الإنسان لا يحسن به أن يُعجب بنفسه فإن الإعجاب بالنفس مدار الخذلان

لا يجوز للفقيه بأي حال أن يستنقص المخالف له ولا يقلل من درجاته لأن ما يدعو إليه المخالف من الخير والحق أكثر مما يقابله

المحاورات
الفقهية

جلسات مناظرة في المسائل الفقهية موجودة من العصور الفقهية ولا زال الناس يستعملونه خصوصاً في المغرب العربي وهذه المحاورات لها ضوابط وشروط وإجراءات ومستندات يمكن أن يستندوا إليها

قد يتعصب الإنسان إلى مذهبه وبالتالي لا يوفق إلى الحق والصواب

الحذر من
التعصب

ترجيح أحد المذاهب الفقهية على غيرها بعموم يقول: مذهبنا أحسن من بقية المذاهب والاصل ان كل مذهب وكل قائل لابد في أقواله من الصواب والخطأ

استنقاص المذاهب الأخرى فيحاول أن يقدح في أحد المذاهب

يقول: لا يجوز للمرأة منّا أن تتزوج بأهل المذهب الآخر نعاملهم معاملة أهل الكتاب نتزوج منهم ولا نزوجهم

صور للتعصب
المذهبي

يعني مثلاً في بلدان أفريقيا هناك طائفة يقولون: من قبض يديه لم نُصل خلفه، والجمهور يقولون: تُقبض، والوارد عن الإمام مالك بأنها تُرسل، فيأتي من يأتي ويبحث المسألة ويتعسف في الأدلة وفي بحثها وفي نظرها من أجل أن يوافق مذهب بهجواز سدل اليمين في الصلاة

هناك مؤلفاتٌ فيها تعصبٌ مذهبيٌّ مثلاً في كتب تفسير القرآن بعضها تجده يتعصب للمذهب ويتعسف في استعمال الأدلة وفي المقابل هناك كتبٌ ومؤلفاتٌ كثيرةٌ بل هي الأكثر فيها تركٌ للتعصب وحياديةٌ في البحث والتحقيق وبالتالي برز أصحابها

الأصل في الفتوى عدم
ذكر الخلاف

الأصل أن المستفتي أن يطلب منك أن توصله إلى حكم الله عز وجل وحكم الله واحدٌ وبالتالي المفتي لا يبين إلا قولاً واحداً يرى أنه شرع رب العزة والجلال

لا ينقض الحكم
المخالف

لما يأتي قاض وينظر في قضية ويحكم فيها باجتهاده فحينئذٍ تجري هذا الاجتهاد ولو خالفه من خالفه وبالتالي نقول: لا يُنقض الاجتهاد باجتهادٍ آخر حتى ولو كان في درجة قضائية أعلى

المؤلفات في الخلاف الفقهي مثل كتاب "المغني" وكتاب "المجموع" وغيرها من الكتب التي تُعنى بالمذاهب العلمية وتدوينها

"اختلاف أمتي رحمة"

لم يثبت عن النبي ﷺ ولا يصح أن يعول عليه فالاختلاف هذا سنة كونية أمرٌ حتميٌّ مقدرٌ بين الخلائق ولا ينبغي بالعبد أن يقصد الاختلاف لذات الاختلاف

الخروج من الخلاف
من المستحبات

يستحب للإنسان أن يكون في موطن قد وثق منه تمام الثقة بحيث لا يدخل في محلٍ إلا وهو متيقنٌ أنه مباح الحكم في الشريعة لو قدّر أنه دخل في منطقة رمادية فحينئذٍ قد يقع في المحرمات من حيث لا يشعر

والدليل على هذه القاعدة قول النبي ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أي: اترك ما تشك فيه إلى ما لا تشك فيه قال: «إن الحلال بيّن، والحرام بيّن فمَنْ اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه»

اختلاف تنوعٍ وحينئذٍ الأولى أن ينوع الإنسان بينها إلا إذا أثر عن النبي ﷺ أنه استمر على إحداها فحينئذٍ يأخذ به

مثال ذلك: في الأذان عندنا أذان أبي محذورة فيه الترجيع لكن الأذان الغالب الذي يُقال عند النبي ﷺ في غالب الأوقات هو أذان بلال ولذلك لم يؤثر عن بلال أنه ترك الصيغة التي يقولها عادةً إلى صيغةٍ أخرى وبالتالي نقول: الاختيار في مثل هذه المسألة أن تختار الصيغة التي كانت بحضرة النبي ﷺ وإقراره ﷺ

حكم من يعمل
بكل المذاهب
قد يكون
الاختلاف منسوباً
إلى الشارع
إلى غيره

بينما هناك أعمالٌ أخرى ينوع فيها النبي ﷺ كما في حديث عائشة: أوتر النبي ﷺ من الليل كله أول الليل وأوسطه وآخره فهذا تنوعٌ وبالتالي يدل على جواز التنوع في مثل ذلك

يُستحب تدريب طلبة العلم على حسن
التعامل مع الخلافات الفقهية

فإنه حينئذٍ يؤدي إلى أن يحترم الناس بعضهم بعضاً وأن نثق في بعض من يتولون الإرشاد والتوجيه للخلق وتعليمهم

على الإنسان أن يحذر كل الحذر أن ينسب إلى نفسه شيئاً يرفع مكانته ويعزها والأمر ليس كذلك يريد أن ينتصر على خصمه في الخلاف الفقهي فيقول: أنا عملتُ وعملتُ وأبي له المكانة الفلانية فمثل هذا غير مقبولٍ

الاختلاف الفقهي قد يكون سببه اختلاف البلدان

اختلف حكم المحل قد يختلف الحكم الفقهي إذن لابد من ملاحظة هذا الأمر